

الرقابة الالكترونية للجماعات المحلية كوظيفة ادارية عصرية لحماية البيئة

Electronic control of local groups as a modern administrative function
to protect the environment

حمزة عياش

مخبر العدالة السيبرانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد
البشير الابراهيمي برج بوعريش، الجزائر
hamza.ayache@univ-bba.dz

أميرة بليل*

مخبر العدالة السيبرانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد
البشير الابراهيمي برج بوعريش، الجزائر
amira.bellil@univ-bba.dz

حربوش بوبكر

مخبر العدالة السيبرانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد
البشير الابراهيمي برج بوعريش، الجزائر
boubakeur.harbouche@univ-bba.dz



- تاريخ النشر: 2024/06/05

- تاريخ القبول: 2024/06/01

- تاريخ الإرسال: 2024/04/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في دوافع تحول الوظيفة الرقابية للجماعات المحلية في الجزائر من الرقابة المحلية الكلاسيكية الى رقابة الكترونية وابرز آليات تفعيلها محليا، باستخدام التطبيقات الالكترونية البيئية وتحليل مضمونها وكيفية تفاعل المورد البشري والمؤسسات الادارية معها كوظيفة رقابية ادارية عصرية على مستوى الولاية والبلدية وتسليط الضوء على دورها في مجال ترشيد التسيير البيئي المحلي وتطوير اداء هذه الجماعات في اتخاذ القرار البيئي الفعال وتوجيهه نحو حماية البيئة وتنميتها المستدامة .

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، الادارة الالكترونية، الرقابة المحلية الالكترونية، التطبيقات البيئية، القرار البيئي.

* المؤلف المرسل:

ABSTRACT:

This study aims to research the motives for the transformation of the regulatory function of local groups in Algeria from classical local control to electronic control and highlighting the mechanisms of its activation locally, using environmental electronic applications and analysing their content and how the human resource and administrative institutions interact with it as a modern administrative control function at the state and municipal level and highlighting its role in the field of rationalising local environmental management and developing the performance of these groups in effective environmental decision-making and directing it towards environmental protection and sustainable development.

key words : Local groups, e-management, electronic local control, environmental applications, environmental decision.

مقدمة:

أصبح من الواضح في وقتنا الحاضر، سعي الدول ومن بينها الجزائر لتدعيم أجهزتها الإدارية المركزية والمحلية بوسائل أنظمة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والتحول من العمل الإداري التقليدي الى الإلكتروني الحديث لأهميته في تطوير الوظائف الادارية من تخطيط وتنظيم ورقابة، توجيه واتصال بقصد تسهيل وتبسيط النشاطات لفعالية الاهداف المسطرة والتي من بينها تحقيق الموازنة بين متطلبات التنمية المحلية والحفاظ على البيئة في اطار التنمية المستدامة مع ضرورة حماية البيئة المحلية بواسطة أنظمة الرقابة الرقمية البيئية.

ويظهر مجهود هذه الهيئات المحلية من خلال التنفيذ القاعدي واعتماد آليات تسييرية جديدة تساهم في فاعلية أداءها من خلال استحداث آليات تسمح تجسيد المشاريع التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار ترشيد حماية البيئة وتنميتها المستدامة، حيث عملت هذه الاخيرة على انشاء تطبيقات رقمية بيئية بهدف تفعيل الرقابة الرقمية المحلية بشكل يضمن نجاعة في المتابعة والتنسيق بين مختلف الهيئات والفواعل المشاركة في الاهتمام بالمجال البيئي، الا ان الواقع المحلي وزيادة المشاكل البيئية على المستوى المحلي مقارنة برغم هذه المجهودات المبذولة في تطوير ادائها ورقمنة وظائفها الادارية بما فيها وظيفة الرقابة البيئية يجعلنا نقف عند الاشكالية الآتية: الى أي مدى تساهم الرقابة الرقمية للجماعات المحلية في ترشيد القرار البيئي المحلي؟ حيث تتفرع على هذه الاشكالية الرئيسة التساؤلات الفرعية التالية: ما المقصود بالرقابة الإلكترونية للجماعات المحلية؟ وكيف تمارس الجماعات المحلية الرقابة الإلكترونية في مجال حماية وترشيد البيئة محليا؟.

للإجابة على هذه الأسئلة سنعمد في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي بهدف وصف مفهوم الرقابة الإلكترونية وآليات تفعيلها محليا باستخدام التطبيقات الإلكترونية كوسيلة للمتابعة والمراقبة للنشاطات البيئية المحلية

وتحليل مضمونها وكيفية تفاعل المورد البشري معها كوظيفة رقابية عصرية والتركيز على دورها في مجال ترشيد التسيير البيئي المحلي والرفع من الاداء المحلي وتوجيهه نحو البيئة وتنميتها المستدامة وذلك وفق مبحثين حيث نتطرق في المبحث الاول لمفهوم الرقابة الالكترونية البيئية للجماعات المحلية ونخصص المبحث الثاني لدراسة آليات تفعيل الجماعات المحلية للرقابة الالكترونية ودورها في مجال ترشيد البيئة المحلية وتنميتها المستدامة.⁽¹⁾

المبحث الأول: مفهوم الرقابة الالكترونية البيئية للجماعات المحلية

لقد أصبحت الجماعات المحلية تراعي ضمن استراتيجية تسييرها المحلي التنموي الاولوية للمجال البيئي، الذي يعد التزاما دوليا للدولة الجزائرية وضرورة حتمية لها كمستوى تنفيذي لامركزي، وذلك لأهمية المحيط البيئي والانعكاسات السلبية الناجمة عنه في حالة اهماله والتركيز فقط على الجانب الاقتصادي، ومن بين الوسائل التي اعتمدها الجماعات المحلية لترشيد القرار البيئي محليا هي استحداث آلية الرقابة الالكترونية البيئية والتي سنحاول تقديم تعريف لها اولا من خلال المطلب الاول ومن ثم دراسة دوافع اللجوء اليها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الالكترونية البيئية للجماعات المحلية

عملت الجماعات المحلية على استحداث آلية جديدة ضمن وظيفة الرقابة على الاعمال التي تقوم بها في المجال البيئي وهي الرقابة الالكترونية وعدم الاكتفاء بنظام الرقابة الكلاسيكية، حيث سنحاول من خلال الفرع الاول تحديد المقصود من الرقابة الالكترونية المحلية ومن ثم نقوم بدراسة دوافع اعتماد الرقابة الرقمية في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول: المقصود بالرقابة الالكترونية (E-controlling):

نتيجة تطور الادارة ووظائفها في الوقت الحالي بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد تغير مفهوم الرقابة وحقق نقلة نوعية في طريقة اداءها من طرف المنظمات على غرار الجماعات المحلية وقد اختلفت التعريفات الخاصة بها حيث تعرف "على أنها اعتماد النظام الرقابي باستخدام الحاسوب وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والمال والوصول الى تحقيق الاهداف بفعالية وبدقة أكبر"⁽²⁾.

¹ المؤلف المرسل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريج .

² وليد حسيني، الادارة الالكترونية وطبيعة خدمات المرفق العمومي دراسة حالة بلدية المسيلة - ولاية مسيلة- من اكتوبر 2018 الى غاية اكتوبر 2019، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2019، 03-2020، ص 104.

كما يعرفها آخرون بأنها "استخدام التكنولوجيا والمعلومات لمراقبة أداء الموظف أو مسار عملياتي معين والاشراف عليه وتقييمه"⁽¹⁾.

وعليه يمكن اعطاء تعريف شامل للرقابة الالكترونية بأنها تلك الوظيفة الادارية العصرية التي تتم عن طريق استخدام برامج المعلومات والاتصال لمراقبة المورد البشري او المادي او المسار العملياتي وتحقيق اهداف المنظمة بفعالية اكبر باقل جهد واقل وقت واقل تكلفة ممكنة.

الفرع الثاني: الفرق بين الرقابة الكلاسيكية والرقابة الرقمية

بفضل تطور أنظمة وبرامج المعلومات وتكنولوجيا الاتصال أصبحت الإدارات العمومية في الجزائر بما فيها الجماعات المحلية أمام اختيار بين تحدي الصمود كإدارة مقاومة بمختلف وظائفها أو التطور عن طريق حسن استخدام الوسائل المتاحة ومتطلبات الوظائف الرقمية وسنحاول من خلال الجدول اسفله تحديد الفرق بين الرقابة الكلاسيكية والرقابة الالكترونية .

- جدول رقم 01 : يوضح الفرق بين الرقابة الادارية التقليدية والرقابة الالكترونية

أساس التصنيف	الرقابة الكلاسيكية	الرقابة الالكترونية
الممارسة	لجان ولائية أو بلدية ،مسير، موظف عادي	قائد الكتروني أو موظف كنفؤ يعرف مبادئ الاعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات ،لجان رقابية تنسيقية عن بعد
الفعالية	تستغرق وقتا وجهدا ومالا	اقل وقت واقل جهد واقل تكلفة
نطاق الوظيفة	رقابة محدودة	رقابة أكثر شمولية
تصحيح الاخطاء	تعتمد على التصحيح البعدي للخطأ الاداري	التصحيح الآني للخطأ الاداري
اتخاذ القرار	اتخاذ القرار بعد حدوث الخطأ الاداري	اتخاذ القرار بصفة آنية
من حيث الزمن	رقابة على ما تم في الماضي	رقابة لحظية

- المصدر: من اعداد الباحثة بليل أميرة

¹ عيودة أسماء، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المحلية الجزائرية دراسة ميدانية لبلدية جيجل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2022-2023، ص103.

أ- الممارسة: يمارس وظيفة الرقابة الادارية المسؤول القائد او الموظف العادي او لجان ولائية او بلدية بالنسبة للجماعات المحلية مما يجعل الممارسة محدودة الفعالية مقارنة بحجم النشاطات والمسؤوليات بينما الرقابة الكلاسيكية يمارسها القائد او الموظف الكفو الذي يجب ان يتمتع بقدرات وكفاءات في مجال انظمة المعلومات والقدرة على تحليل البيانات والمعلومات التي تعبر عن مسار عمليات واجراءات ادارية.

ب- الفعالية: ان الرقابة الالكترونية أكثر فاعلية من الرقابة الكلاسيكية الالكترونية وذلك لاعتماد الرقابة الالكترونية على برامج وانظمة معلومات تهدف الى التسيير الفعال لمختلف العمليات الادارية كما تسمح باتصاف القائد أو الموظف الالكتروني بمواصفات جديدة وظيفيا، كسرعة الحركة، والاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال، واتخاذ القرارات عن طريقة سهولة الحصول على البيانات والمعلومات وادخالها في أجهزة الحاسب الالي، وتخزينها، ثم الاستفادة منها في عمليات اتخاذ القرارات، وإنجاز الاعمال بسرعة وتقديم الخدمات للجمهور بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة.

ج- نطاق الوظيفة: ان الرقابة الكلاسيكية ذات وظيفة رقابية محدودة لاعتمادها على رقابة احادية او مشتركة بين لجان او مؤسسات تعمل بطريقة كلاسيكية ومعاملات ورقية في المجال الرقابي على عكس الرقابة الالكترونية وذلك لاعتماد هذه الاخيرة على الرقابة الرقمية المشتركة عن طريق تجميع البيانات بواسطة عملية التنسيق الرقمي للتطبيقات ولأنظمة المعلومات لمختلف الفواعل المتدخلة في العملية الادارية.

د- تصحيح الأخطاء: تسمح الرقابة الالكترونية من تصحيح الاخطاء الرقمية او المادية عن طريق انظمة المعلومات وقاعدة البيانات والمعلومات المتوفرة رقميا بينما تعمل الرقابة الكلاسيكية على تصحيح الاوراق الادارية المتضمنة للإجراءات الادارية المعتمدة من قبل المستخدمين داخل الادارات.

هـ- اتخاذ القرار: تسمح الرقابة الالكترونية باتخاذ القرار الاداري بأكثر رشادة من خلال توفر المعطيات والمعلومات اللازمة مع امكانية تعديله في أي لحظة حسب الوضعية اللازمة ودون استغراق وقت طويل، عكس الرقابة الكلاسيكية التي تسمح باتخاذ القرار الاداري لكن بعد فوات الأوان في العديد من الحالات التسييرية والذي يكون من الصعب تعديله بطريقة سريعة مما يؤخر من عملية معالجة الاخطاء الادارية .

و- من حيث الزمن: والمقصود بالزمن هنا هو زمن اداء وظيفة الرقابة من طرف المسؤول او متخذ القرار ففي حالة الرقابة الكلاسيكية فعادة ما يكون تدخل المسؤول بعد حدوث الخطأ وفوات الاوان في بعض الحالات الاستعجالية التي تقتضي تصحيح الخطأ في آنه وهذا ما تقدمه الرقابة الكلاسيكية ،حيث بإمكان المسؤول التدخل آليا وتتبع الخطأ وتصحيحه مباشرة لتفادي الآثار العكسية.

المطلب الثاني: دوافع اعتماد الرقابة الالكترونية البيئية للجماعات المحلية

- بعد أن تم التعرف على الفرق بين الرقابة الكلاسيكية والرقابة الرقمية لا بد من التقرب أكثر من المفهوم الحديث لهذه الوظيفة الادارية الرقابية عن طريق دراسة دوافع اللجوء اليها من طرف الجماعات المحلية الولاية والبلدية، حيث سنوضح دوافع اللجوء الى استحداث الرقابة الالكترونية البيئية ونلخصها في شكل النقاط التالية:
- عجز الرقابة الكلاسيكية على امكانية تصحيح الاخطاء الادارية بطريقة فورية وآنية فلاكتفاء بها لا يسمح بتحقيق اهداف الدولة في مجال التنمية المستدامة للبيئة.
 - انتشار المشاكل البيئية وعدم القدرة على السيطرة في حماية البيئة⁽¹⁾.
 - عدم شمولية الرقابة الكلاسيكية على جميع المؤسسات والهيئات المحلية التي تمارس نشاطا اداريا يمس الجانب البيئي المحلي وعدم القدرة على تحديد الاحصائيات العامة في مجال النشاط البيئي المحلي كالمحاصيل الزراعية الثروة الحيوانية، الانارة المحلية .
 - الاعتماد على المورد البشري على تجسيد الرقابة البيئية ادى الى العجز في مراقبة جميع الانشطة البيئية للمستثمرين الخواص والادارات العمومية كالمؤسسات المصنفة ومراكز الردم التقني وانشطتها الصناعية وتأثيرها على البيئة المحلية.
 - عدم فعالية اداء اللجان الرقابية كألية من آليات الرقابة الكلاسيكية واستغراق نظامها للجهد، الوقت و تكلفة الاموال المحلية دون فعالية الاهداف المرجوة منها.
- انطلاقا من الاسباب السالف ذكرها تبنت الجماعات المحلية لفكرة التحول من نظام الرقابة الكلاسيكية الى الرقابة الرقمية كضرورة ووظيفة جديدة من وظائف الادارة الالكترونية المحلية وتوجيهها نحو حماية وترشيد البيئة والحفاظ على تنميتها المستدامة.

¹ عبد الإله طلوع، الإدارة الرقمية للجماعات الترابية، دراسة تحليلية في الاطار القانوني والمؤسسي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، عدد31، جامعة الحسن الاول سطات، السنة السادسة 2023، ص143.

المبحث الثاني: آليات تفعيل الجماعات المحلية لوظيفة الرقابة الالكترونية البيئية ودورها في حماية البيئة وتنميتها المستدامة

لقد اتسعت وظائف الادارة البيئية للجماعات المحلية من خلال تطور الرقابة الادارية لها وتحولها من رقابة تقليدية محضة الى رقابة الكترونية للمجال البيئي وسنحاول من خلال هذا الفرع تسليط الضوء على آليات تفعيل الجماعات المحلية لوظيفة الرقابة الالكترونية البيئية من خلال التطبيقات البيئية المستحدثة على مستواها في المطلب الاول قبل ان نتقل لدراسة دورها في ترشيد البيئة وتنميتها المستدامة ضمن المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: آليات تفعيل الجماعات المحلية لوظيفة الرقابة الالكترونية البيئية

عملت الجماعات المحلية تحت اشراف الوزارة الوصية على استحداث عدة تطبيقات رقمية تخدم المجال البيئي وتدفعه لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، والتي تتضح من خلالها فعالية الرقابة الالكترونية كوظيفة ادارية متطورة والتي سنوضحها بالتفصيل من خلال ما سيتم ذكره:

الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية من خلال التطبيقية المعلوماتية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها
تنفيذا لاستراتيجية الدولة الرامية للمعالجة البيئية للنفايات، استحدثت الوزارة الوصية تطبيق رقمية مخصصة لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، حيث تم تصنيفها على مستوى كل من الولاية والبلدية، وهي عبارة عن نظام معلوماتي، يتضمن قاعدة بيانات احصائية حول وضعية النفايات المنزلية وما شابهها من خلال المحاور المدرجة فيها والمتعلقة أساسا بثلاث جوانب "الجانب التنظيمي"، "الجانب العملياتي"، و"الجانب المالي"⁽¹⁾.

أما بخصوص مجال الرقابة الالكترونية للبيئة البرية المحلية فيبرز من خلال مضمون هذه التطبيقية التي تضم احدى وعشرون محورا(21)، لتتبع مسار تسيير النفايات المنزلية، بحيث يتضمن كل محور معلومات وبيانات احصائية سنوية لمختلف العمليات الخاصة بجمع النفايات محليا، كل حسب الحالة والتي يتعين على الاطار المكلف بمراقبتها متابعتها، حجزها بدقة واستغلالها لتحقيق اهداف الجماعات المحلية بالنسبة لمرفق جمع النفايات وتشمل عملية الرقابة الرقمية ما يلي:

- رقابة وضعية العتاد والوسائل المادية المسخرة لعملية جمع النفايات لكل من المؤسسة العمومية البلدية والولاية البلدية والولاية.
- رقابة ومتابعة وضعية المخططات البلدية لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها (الاعداد، المصادقة، الوضع حيز التنفيذ والمراجعة).

¹ التعليم رقم 1963، المتعلقة بانشاء التطبيقية المعلوماتية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ 16 فيفري 2023، الجزائر.

- رقابة وحجز المعلومات الخاصة بالمؤسسات العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تم تفويضها لتسيير المرفق العام لجمع ونقل ومعالجة النفايات المنزلية وماشابهها) من تسمية اسم مقر قيمة راس المال... (الخ) و الرقابة على العتاد والوسائل والمركبات التابعة للمؤسسات العمومية البلدية والولائية وعلى تعداد المورد البشري المكلف بعملية جمع النفايات التابع للمؤسسات العمومية البلدية والولائية¹.
- رقابة ومتابعة وضعية الوضعية المالية للمؤسسات العمومية البلدية والولائية والتكاليف المالية المتعلقة بالخدمة العمومية المؤداة من طرفها في جمع ونقل ومعالجة النفايات المنزلية وماشابهها (كتكلفة ايداع الطن الواحد من النفايات على مستوى المفارغ العمومية المراقبة، تكلفة ايداع الطن الواحد من النفايات على مستوى مراكز الردم التقني، تكلفة الطن الواحد المطبق على خدمة جمع النفايات، الكمية الاجمالية للنفايات التي تم جمعها، معرفة نسبة تغطية بلديات الولاية لعملية جمع النفايات من طرف مؤسساتها العمومية البلدية او بموجب اتفاقية).

الفرع الثاني: الرقابة الالكترونية من خلال التطبيقية الرقمية المتعلقة بمتابعة الحملة الوطنية للتشجير

في اطار تنفيذ استراتيجية الوزارة المتعلقة بحماية البيئة وتنميتها المستدامة، عملت الجماعات المحلية على رقابة متابعة وضعية عملية التشجير على المستوى المحلي، عن طريق انشاء نظام معلوماتي احصائي لعملية التشجير الذي يسمح للهيئات المحلية بتحديد وتنفيذ البرنامج الوطني المسطر لحملة التشجير بالإضافة لمتابعة حصيلة هذه العملية منذ انطلاقتها الى غاية الانتهاء منها سنويا².

هدف هذه التطبيقية الرقمية هو تفعيل الرقابة الالكترونية البيئية وتحسين متابعة تطور عملية التشجير عبر التراب الوطني عن طريق تخصيص آجال ارسال المعطيات ومعالجتها انطلاقا من مختلف "الولايات" كقاعدة تنفيذية، حيث يتم وضع تطبيقية التشجير تحت تصرف اللجنة الولائية المكلفة بمتابعة عملية التشجير المنشأة من طرف والي الولاية وتكلف محافظة الغابات بتسيير امانة اللجنة والتنسيق مع مختلف المصالح المتدخلة وأعضاء اللجنة المشاركة في العملية، حسب البرنامج المسطر سنويا وعادة ما يكون موسم التشجير الذي يعلن عنه الولاية ما بين 25 أكتوبر الى غاية 21 مارس من كل سنة³.

¹ المصدر السابق.

² التعليم رقم 13722، المتعلقة بدخول التطبيقية الآلية المتعلقة بمتابعة الحملة الوطنية للتشجير (حيز الاستغلال)، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ 07 أكتوبر 2021، الجزائر

³ التعليم رقم 17353، المتعلقة بالحملة الوطنية للتشجير لموسم 2022-2023، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ 23 نوفمبر 2022، الجزائر.

أما بخصوص الرقابة الالكترونية البيئية بخصوص تطبيقه فتظهر من خلال قيام الاطار المؤهل المكلف بمتابعة وتسيير هذه العملية تحت رقابة المسؤول على مستوى الولاية، بالتنسيق الرقمي مع المصالح المتدخلة في العملية (كمحافظة الغابات، البلديات، الموارد المائية، الامن والدرك... الخ)، عن طريق الولوج الى النظام المعلوماتي الاحصائي المتواجد على مستوى ادارات أعضاء اللجنة وتجميع مختلف المعطيات والمحاور الوظيفية الادارية التي تتضمنها التطبيق، للمساعدة في اتخاذ القرار بواسطة العملية الاحصائية لجميع المناطق المتضررة جراء الحرائق المزمع اعادة تهيئتها وغرسها، او المناطق التي يستلزم الغرس فيها وبذلك المساهمة في احياء غطاء نباتي جديد في الموقع المناسب على المستوى المحلي. ومن هنا يبرز طابع الرقابة الجديد للجماعات المحلية المتمثل في الرقابة الالكترونية التشاركية عن طريق مشاركة جميع الاعضاء المتدخلة في ممارسة وظيفة الرقابة الرقمية عن طريق عملية حجز البيانات والمعلومات واستغلالها في ترشيد وحماية البيئة المحلية وتنميتها المستدامة.

الفرع الثالث: الرقابة الالكترونية من خلال النظام المعلوماتي الخاص بتسيير الانارة العمومية:

على اعتبار أن الانارة العمومية تشكل أكثر من 56% من نفقات الجماعات المحلية عملت الدولة على وضع اهداف ثلاثية تجمع بين ترشيد النفقات البيئية، تحقيق التنمية المستدامة ومنع التلوث البصري على مستواها، فقامت هذه الاخيرة باستخدام نظام الرقابة الالكترونية البيئية عن طريق تفعيل النظام المعلوماتي لتسيير الانارة العمومية، والتي تتجسد على عدة مستويات (الرقابة الرقمية للبلديات والولايات، الرقابة الرقمية للمؤسسات العمومية البلدية والولاية للانارة العمومية والرقابة الرقمية للوزارة الوصية) نبرزها أكثر من خلال النقاط التالية:

- يتضمن هذا النظام المعلوماتي الرقابة الرقمية على عدة محاور والتي تسمح بإدارة الانارة المحلية رقميا من طرف مصالح الولاية كهيئة وصائية على البلديات¹.
- الرقابة الرقمية الآنية لوضعية الانارة بأحياء مختلف بلديات الولاية عبر ربوع الوطن.
- مراقبة عمليات عصرنة وترشيد الانارة العمومية المتعلقة بتحويل المصابيح الزئبقية الى نوعية جديدة أكثر اقتصادا تعرف باسم مصابيح LED.
- مراقبة وجمع المعلومات الخاصة بعدد الاعمدة الكهربائية ونوعية الانارة المعتمدة فيها (زئبقية، مصابيح الصوديوم، مصابيح ليد، مصابيح ذكية... الخ) من اجل المساعدة على اتخاذ القرار المحلي والوطني في مجال ترشيد الانارة العمومية.
- الرقابة على عدد الاحياء منعدمة الانارة بكل بلدية من بلديات الولاية وجمع الاحصائيات المتعلقة بذلك.

¹ التعليم رقم 01، المتعلقة بإجاز وتسيير الانارة العمومية، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ 12 مارس 2023،

- الرقابة وجمع المعلومات الخاصة بتحديد المناطق التي تستلزم انارة قوية وأخرى قليلة وكذلك رقابة عملية صيانة الاعمدة الكهربائية العطللة او التالفة.

تجدر الاشارة بأن كل المعطيات والبيانات التي يتم ادخالها من طرف الاعوان المحليين سواء على مستوى الولاية أو البلدية بخصوص وضعية تسيير الانارة العمومية، قابلة للرقابة الآنية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

المبحث الثالث: انعكاسات وظيفة الرقابة الالكترونية للجماعات المحلية على حماية البيئة المحلية وتنميتها المستدامة

إن التخطيط المركزي الهادف والتنفيذ المحلي المحكم لوظيفة الرقابة الالكترونية للمجال البيئي، جعل من هذه الوظيفة آلية عصرية في يد الهيئات المحلية لإنشاء نظام رقابي ناجع بواسطة استخدام التطبيقات البيئية لتسيير المجال البيئي بجانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تظهر انعكاساتها الايجابية في شقين رئيسيين يتمثل الشق الاول في الانعكاسات الايجابية لحماية البيئة والتي ستوضحها ضمن المطلب الاول والشق الثاني في الانعكاسات الايجابية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي نبرزها من خلال المطلب الثاني من هذا المبحث .

المطلب الاول: انعكاسات وظيفة الرقابة الالكترونية للجماعات المحلية على حماية البيئة المحلية

تساهم الرقابة المحلية عن طريق آلية الرقابة بواسطة التطبيقات الرقمية في ترشيد حماية البيئة المحلية التطبيقية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية وماشابهها في والتي نلخصها في شكل النقاط التالية:

- الحفاظ على نظافة المحيط البيئي المحلي بمختلف بلديات الولاية عن طريق عملية الرقابة والاشراف على مسار النفايات المنزلية ابتداء من عملية الجمع الى غاية الازالة والرسكلة.
- التخلي عن الموارد الطاقوية الضارة بالبيئة والصحة العمومية المحلية واستبدالها بموارد وطاقات صحية على المواطن المحلي وغير ضارة بالبيئة كالطاقة الشمسية ومصايح الليد.
- حماية البيئة والصحة العمومية للمواطن من التلوث البصري.
- حماية الاراضي المتضررة من الحرائق عن طريق تكثيف عملية الغرس فيها.
- تكثيف الغطاء النباتي المحلي عن طريق عملية ترشيد الغرس المحلي واختيار المناطق الملائمة.
- ترشيد النفقات البيئية في المجال الانارة العمومية المحلية عن طريق استبدال المصايح المستهلكة للطاقة كالمصايح الزئبقية بمصايح اقل نفقة كمصايح ليد والمصايح الذكية.
- خدمة المجتمع المحلي بالحصول على انارة عمومية باقل تكلفة مالية واكثر تحكماً في تأثيرها على البيئة والحفاظ عليها للأجيال القادمة باستخدام نظام الطاقة الشمسية.

المطلب الثاني: انعكاسات وظيفة الرقابة الالكترونية للجماعات المحلية على التنمية المستدامة

- تسمح التطبيقية بالمتابعة المستمرة الشهرية والمنظمة لعملية التشجير في كل مراحلها عن طريق الاتصال الرقمي التنسيق عن بعد وبالتالي سهولة الاشراف على العملية وتذليل الصعوبات التي تحول دون تنفيذ البرنامج المسطر سواء على المدى القريب المتوسط او البعيد .
- ترشيد القرار البيئي الصادر من الولاية في مجال التنظيم والتسيير الفعال لحملة التشجير عن طريق انشاء اللجنة الولائية المشتركة للتشجير واشراك مختلف الفاعلين المحليين كل حسب اختصاصه ودوره في العملية وقدرة مسؤولي الجماعات المحلية (الوالي ورئيس البلدية) من متابعة عملية التشجير والتدخل السريع والآني لإصلاح اي خلل يعيق تنفيذ البرنامج المسطر للحملة بفضل قاعدة البيانات الشاملة لمسار الحملة.
- اشراك المواطنين والتنظيمات الاجتماعية وجمعيات البيئة والتشجير بالإضافة الى المؤسسات الاقتصادية والناشئة في العملية عن طريق الحملات التحسيسية والتوعوية الأمر الذي سيكون له الاثر الإيجابي على التوازن الايكولوجي وصناعة القرار البيئي السليم وتحقيق جودة الخدمات العمومية البيئية.
- ان المعطيات الخاصة بمجموع النشاطات المنجزة خلال الحملة الموسمية للتشجير بشكل تراكمي تسمح بإعداد معطيات الحصيلة العامة والسنوية لمختلف نشاطات العناصر المتدخلة في الحملة وبالتالي بناء التخطيط الاستراتيجي الفعال لتنمية المساحات الخضراء والغطاء النباتي المستدام المحلي والوطني.
- امكانية تقييم القرار البيئي الخاص بعملية التشجير من خلال جمع حصيلة النشاطات المحسدة وقياس مستوى الاداء المحلي ومدى تحقيق الاهداف الوزارية والمحلية في هذا الشأن.
- تسمح الرقابة الالكترونية عن طريق تطبيق جمع النفايات المنزلية وما شابهها في ترشيد البيئة وتنميتها المستدامة من خلال التحقق الرقمي والفعلي من طرف الهيئة الوصية الممثلة في الولاية على جميع بلدياتها واحياءها من ازالة كل النفايات المنزلية وما شابهها، التي يمكن ان تضر المواطن المحلي وتلوث البيئة المحلية وايضا تثمينها، عن طريق دراسة امكانية الرسكلة والاستفادة من النفايات وتحويلها لمواد قابلة للاستعمال كمواد البناء الاسمنت والاجر وغيرها عملية الرسكلة.
- تسمح ممارسة الرقابة الالكترونية بواسطة النظام المعلوماتي لتسيير الانارة العمومية من ترشيد البيئة وتنميتها المستدامة عن طريق متابعة الولاية لعملية استبدال المصادر الطاقوية الضارة للبيئية بمصادر صديقة للبيئة وللصحة العمومية وحماية المواطن من التلوث البصري عن طريق المتابعة والرقابة عن بعد لوضعية تحسين الفعالية الطاقوية وترشيد لنفقات البلديات من خلال التأكد من استعمال احيائها لنظام الانارة الجديد

الاقتصادي من حيث التكلفة والنفقات والمعتمد على استخدام الطاقة الشمسية واستبدال المصابيح الزئبقية والصوديوم تدريجياً بمصابيح فعالة واقتصادية وتزويدها بأنظمة الانارة الذكية المعروفة بمصابيح (LED).

الخاتمة:

من خلال ورقتنا البحثية يمكن القول بأن النظرة الاستشراعية للدولة الجزائرية في التحول نحو الادارة المحلية الالكترونية بمختلف وظائفها الرقمية والتي من بينها الرقابة الالكترونية أتت ثمارها نسبياً من حيث ترشيد البيئة على المستويين المركزي والمحلي كآلية عصرية في التسيير والترشيد البيئي وتلخص بمجملة النتائج المتوصل اليها في شكل النقاط التالية:

- 1- تختلف الرقابة الرقمية على الرقابة الادارية المحلية الكلاسيكية من حيث الممارسة، الفعالية، نطاق الوظيفة، عملية تصحيح الاخطاء الادارية الزمن وكيفيات اتخاذ القرار المحلي.
- 2- تعود فكرة تبني المفهوم الجديد للرقابة الالكترونية من طرف الجماعات المحلية الى ضعف ادائها الاداري عن طريق استخدام وظيفة الرقابة الكلاسيكية، والرغبة في تطويرها وعجز الرقابة العادية على تصحيح الأخطاء بالإضافة الى استغراق نظام الرقابة الكلاسيكية للجهد والوقت والتكلفة المالية وعدم القدرة على تحديد الاحصائيات العامة في مجال النشاط البيئي للمرفق العام المحلي كالإنارة العمومية والنفايات والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية .. الخ.
- 3- تمارس الجماعات المحلية الرقابة الالكترونية في المجال البيئي عن طريق استحداث تطبيقات الكترونية بيئية منها التطبيقات المعلوماتية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، التطبيقات الرقمية المتعلقة بمتابعة الحملة الوطنية للتشجير والنظام المعلوماتي الخاص بتسيير الانارة العمومية.
- 4- تساهم الرقابة الالكترونية للجماعات المحلية من خلال تطبيقاتها الرقمية المستحدثة في مجال حماية البيئة وتنميتها المستدامة في الحفاظ على نظافة المحيط البيئي المحلي بمختلف بلديات الولاية عن طريق عملية الرقابة والاشراف على مسار النفايات المنزلية ابتداء من عملية الجمع الى غاية الازالة والرسكلة، حماية الموارد الطاقوية واستبدالها بموارد وطاقات صحية على المواطن المحلي، حماية الانسان والبيئة من التلوث البصري، ترشيد النفقات البيئية في المجال الانارة العمومية المحلية عن طريق استبدال مصادر الطاقة الضارة بمصادر صديقة للبيئة وقل تكلفة كالتقوية الشمسية والمصابيح الذكية وخدمة المجتمع المحلي بالحصول على انارة عمومية باقل تكلفة مالية واكثر تحكماً في تأثيرها على البيئة والحفاظ عليها للأجيال القادمة باستخدام نظام الطاقة الشمسية.

رغم الانجازات المحققة الا ان رهانات الرقابة الالكترونية البيئية لاتزال قائمة في ظل التطور التسييري الرهيب العالمي فعلى الجماعات المحلية تجاوز هذه الرهانات والقفز نحو ادارة محلية بيئية متطورة عن طريق الاعتماد على الإقتراحات الآتية:

- ضرورة توسيع النظرة الاستشرافية للدولة الجزائرية التي يجب أن تشمل على تطوير جميع الوظائف الادارية الرقمية للجماعات المحلية من تنظيم الكتروني، قيادة الكترونية تخطيط الكتروني وليس فقط نظام الرقابة الالكترونية والمتابعة المحصورة في العمل الالكتروني الرقابي بواسطة التطبيقات وانظمة المعلومات الالكترونية .
- اعتماد سياسة وحوكمة بيئية تهدف الى تحويل الجماعات المحلية من جماعات محلية منفذة للرقابة الالكترونية بواسطة التطبيقات المستحدثة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الى جماعات محلية صانعة وقائدة ومنفذة في نفس الوقت باعتبارها الاقرب الى النشاطات البيئية المحلية.
- تفعيل الآليات القانونية المرتبطة بخلق منظومة تشريعية تنظم جميع المسار العملياتي الوظيفي لممارسة التسيير الالكتروني بواسطة التطبيقات الرقمية في المجال البيئي المحلي للولاية والبلدية
- تعديل قانوني الولاية والبلدية عن طريق ادراج الآليات القانونية والمؤسسية وكيفيات الممارسة للإدارة البيئية الرقمية لهذه الجماعات.
- توفير المورد البشري الكفؤ من خلال اختيار المهارات المتخصصة في أنظمة الاعلام الآلي والمعلومات والاتصال وتكوينه من خلال تنظيم ايام دراسية وندوات خاصة بمجال الرقابة الالكترونية وشرحه دوره المهم في تحقيق أهداف الجماعات المحلية والسياسية العامة للدولة في الحوكمة البيئية من خلال التسيير الرقمي الفعال .
- توفير الدعامات التقنية لإدارة العملية الرقابية الالكترونية للجماعات المحلية بأكثر فاعلية من بنية تحتية، أنظمة برامج ومعلومات واسعة لتشمل الحد الاكبر من النشاطات والمرافق العمومية المحلية للمجال البيئي: كالثورة الحيوانية والنباتية، حماية الموارد المائية والمساحات الخضراء .
- توفير المتطلبات المالية والوسائل لزيادة فعالية الاداء المحلي في حماية البيئة وتنميتها المستدامة وإنجاح عملية الرقابة الالكترونية المحلية.

قائمة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- التعليم رقم 13722، المتعلقة بدخول التطبيق الآلية المتعلقة بمتابعة الحملة الوطنية للتشجير (حيز الاستغلال)، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ 07 أكتوبر 2021، الجزائر
- التعليم رقم 17353، المتعلقة بالحملة الوطنية للتشجير لموسم 2022-2023، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ 23 نوفمبر 2022، الجزائر.
- التعليم رقم 1963، المتعلقة بإنشاء التطبيقية المعلوماتية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ 16 فيفري 2023، الجزائر.
- التعليم رقم 01، المتعلقة بإنجاز وتسيير الانارة العمومية، الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ 12 مارس 2023، الجزائر.

ثانياً: أطروحات الدكتوراه

- وليد حسيني، الادارة الالكترونية وطبيعة خدمات المرفق العمومي دراسة حالة بلدية المسيلة - ولاية مسيلة - من أكتوبر 2018 الى غاية أكتوبر 2019، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2019-2020.
- عيودة أسماء، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المحلية الجزائرية دراسة ميدانية لبلدية جيحل، أطروحة مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيحل، 2022-2023.

ثالثاً: المقالات العلمية:

- عبد الإله طلوع، الإدارة الرقمية للجماعات الترابية، دراسة تحليلية في الاطار القانوني والمؤسسي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، عدد 31، جامعة الحسن الاول سطات، السنة السادسة 2023.